

1.1 الخصائص المحبذة للجان

غالباً ما تجتمع اللجان العالمية للتصدي للتحديات المجتمعية. وبالرغم من ذلك، لا توجد قائمة موحدة لخصائص اللجان المحبذة، ناهيك عن الأدوات اللازمة لدعم تطويرها وإعداد التقارير عنها وتقييمها.

أمام منظمي اللجان العالمية الكثير لتعلمها من مجال المبادئ التوجيهية للممارسة السريرية، التي كانت في وضع مماثل قبل ثلاثة عقود. ومنذ ذلك الحين، أدى استمرار التطور المنهجي إلى تحديد لائحة لـGrimshaw and Russell 1993 (R), وأدوات الجيل الأول والثاني لدعم تطوير المبادئ التوجيهية للممارسة السريرية، وإعداد التقارير والتقييم AGREE I and II (AGREE-HS), بالإضافة إلى الأدوات المكملة لتقدير جودة وإمكانية تنفيذ توصيات هذه المبادئ التوجيهية (REX)، ودعم تطوير إرشادات النظم الصحية والإبلاغ عنها وتقييمها (AGREE-HS) للحصول على تفاصيل إضافية، راجع موقع AGREE.

صاغت لجنة الأدلة مجموعة من المعايير المحبذة للجان العالمية من خلال استخدام العناصر الخمسة لأداة AGREE-HS (والتي تركز على النظام بالنسبة لمعظم اللجان العالمية بدلاً من الأدوات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للممارسة السريرية)، بهدف دعم عمل لجنة الأدلة ووضع الأسس للعمل على تطورات منهجية مستقبلية متعلقة بالجان العالمية:

الأساليب المعتمدة:

التمكين من خلال استخدام طرق منهجية وشفافة لمراجعة الأدلة العلمية (مثلاً، تحليل البيانات والمرجعات العلمية) التي تجت عن النقاشات الحاصلة حول الرسم التوضيحي (مثلاً، الرسوم البيانية والجداول والنصوص) والتوصيات، لإشراك مجموعة أوسع من أصحاب القرار، لبناء الرزم لاتخاذ إجراءات وإثراء المناقشات (على سبيل المثال، من خلال موقع الكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتواصل المباشر مع المجموعات الشاملة)، والاتفاق على التوصيات النهائية (مثلاً، الإجماع الرسمي).

التوصيات:

تُوجّت بتوصيات تعزز المساواة، قابلة للتنفيذ ومحبّبة من قبل صناع القرار.

قابلية التنفيذ:

تتضمن خططاً للنشر والترويج لضمان الوصول إلى صناع القرار (مثلاً، الترجمة إلى لغات متعددة، ونشرات متاحة للجميع، وإشراك الوسطاء، والمشاركة في المناسبات التي تستهدف صناع القرار) والرصد والتقييم لضمان استمرارية العمل ومساءلة الجهات المعنية.

الموضوع:

الإجتماع أو تأمين التمويل للموضوع من قبل هيئة رسمية ذات صلاحية بالتصريف بناءً على التوصيات و / أو سبب مقتع لوضع الموضوع على لائحة الأولويات وحسن توفيقه لصناع القرار الذين يمكنهم العمل على التوصيات.

المشاركون:

مؤلفة من الأعضاء الذين تم اختيارهم بوضوح للإجابة لعنصر التنوع المطلوب، ولضمان أن التوصيات تتوجه إلى صناع القرار الذين يمكنهم اتخاذ إجراءات بناءً على التوصيات، ومن المرجح أن يتم استخدامها من قبلهم، مثل:

- أنواع التحديات (بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع نفسه) وصانع القرار والأدلة العلمية
- نطاق مجالات الخبرة والأقدمية
- التوازن الجندي
- الخلافات الإثنية والعرقية
- الموقع الجيografي والبلد
- اللغات

على الأعضاء، وموظفي الأمانة الإبلاغ علّا عن أي تضارب مصالح محتمل، وتشكيل فريق مستقل لإدارة هذه التضاربات بطريقة تناسب مع المخاطر، وموظفو الأمانة للحد من من تأثير الممولين أو التخفيف من تأثيرهم، وذلك استناداً على سياسة تضارب المصالح.

التزمت لجنة الأدلة بهذه الخصائص إلى حد كبير، كما استخدمتها لتحليل تقارير اللجان العالمية التي نُشرت اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 2016 وصاعداً أو هي قيد الصياغة. وجد التحليل أن:

الموضوع	المشاركون	الأساليب	المعتمدة التوصيات	قابلية التنفيذ
من أصل 70 تقرير، 64 تقريرتناول بوضوح خاصية جزءاً واحداً من خصائص الم موضوع أو كلها، ويعني أن الممول أو منظم المجتمع له صلاحية بالتصريف أو أنه قدم سبباً وجهاً لإنشاء اللجنة	من أصل 70 تقرير، 32 تقريرتناول بوضوح أول خصيتي للمشاركون، وهمما اختيار المفوضين لضمان وجود عناصر التنوع • من أصل 70 تقريراً، 21 تقريرتناول بوضوح ثاني خصيتي، وهمما مطالبة المفوضين وموظفي الأمانة العامة بالإبلاغ علّا عن تضارب المصالح المحتمل والالتزام بالعناصر الأخرى الخاصة بسياسة تضارب المصالح • خمسة تقاريرتناولت بوضوح الخصائص المنهجية، أي أنه تم تمكين عمل اللجنة باستخدام أساليب منهجية وشفافية في كل خطوة من خطوات العملية	من أصل 70 تقرير، 50 تقريرتناول بوضوح الخصائص المتعلقة بالخصوصيات، أي أن عمل اللجنة أصدر توصيات قابلة للتنفيذ وتعزز المساواة، ويمكن أن تكون مرحباً بها من قبل صناع القرار	من أصل 70 تقرير، 50 تقريرتناول بوضوح الخصائص المتعلقة بالخصوصيات، أي أن عمل اللجنة أصدر توصيات قابلة للتنفيذ وتعزز المساواة، ويمكن أن تكون مرحباً بها من قبل صناع القرار	من أصل 70 تقرير، 36 تقريرتناول بوضوح خاصية قابلية التنفيذ، أي أن تقرير اللجنة يشمل خططاً واضحة للنشر وللرصد والتقييم.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت اللجان العالمية ذاتها الركائز لقيام بتحليلنا لما يلي:

- تقارير اللجان بحسب نوع التحدي (قسم 2.5)
- تقارير اللجان حسب فئة صناع القرار (قسم 3.8)
- تقارير اللجان حسب نوع الأدلة العلمية (قسم 4.15)

وهذا القسم (1.1)، وأيضاً **أقسام 2.4 و 3.8 و 4.14** ركزنا على ما تم الإبلاغ عنه في كل الرسوم التوضيحية، (والذي قد يكون أقل مما تم إنجازه بالفعل). لم نجر مقابلات ولا مراجعات للموقع. يمكن القيام بعمل مماثل للعديد من اللجان على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات، والتي في بعض الأحيان تحمل عناوين عديدة مثل: (1) الفريق الاستشاري. (2) لجنة استشارية أو لجنة مراجعة؛ (3) فريق التقييم عالي المستوى؛ (4) لجنة وطنية أو ملوكية؛ (5) لجنة المراقبة (6) أكاديمية العلوم. أو (7) فرق العمل.

وقد ساهم التحليل القائم على أساس الموضوع للتوصيات الصادرة عن هذه اللجان العالمية في: فهم الفجوة بين الوضع الحالي والوضع الذي نحتاج أن نكون فيه من حيث استخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية، على الأقل من وجهة نظر الأعضاء البارزين في اللجان العالمية (قسم 7.1) • تحسين صياغة مسودة توصيات لجنة الأدلة العلمية، وتحديد أفكار جديدة لتوصيات لجنة الأدلة، التي من شأنها أن تساعد في سد هذه الفجوة (قسم 7.2) • تحديد توصيات لجنة الأدلة التي تتماشى مع توصيات اللجان العالمية (انظر إلى الجدول الأخير من قسم 7.2) تم وصف المنهجية التي تقوم عليها هذه التحليلات في الملحقة 8.1.